بالنفس والحدوث فامتنع اطلاقها عليه تعالى الا في حيز المقابلة كما قاله ابن حجر في شرح الاربعين كما في قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وكما في الحديث القدسي يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي اي فنفوسكم بالاولى كما افاده قوله وجعلته بينكم محرما وايضا ففي اطلاقها عليه تعالى ايهام شمول قوله كل نفس ذائقة الموت لذاته تعالى الله علوا كبيرا لكن في الهداية المريد للقاني ما لفظه استعمال النفسي بمعنى الذات وارد في القرآن قال تعالى ولا اعلم ما في نفسك وحمل على المشاكلة لا داعي اليه لثبوت اللغة به والاصل في الاطلاق الحقيقة انتهى ولقد بالغ بعض العلماء فجعل ولا اعلم ما في نفسك رابعا على الله على نبينا وعليه وسلم والاصل ولا اعلم ما فيها ثم اوقع الظاهر موقع المضمر فصار معناه ولا اعلم ما في مخلوقتك مرصا على بقاء قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت على عمومه انتهى واما جاز في حيز المقابلة لامن قرينة ظاهرة على ان المراد بها وجهه تعالى غير حقيقتها وما يتبادر منها ولفظ السعد في شرح الاربعين والنفس ذات الشئ وحقيقته ثم قيل للقلب نفسي لان النفس به وللروح نفس وللدم نفس لان قوامها به وللماء نفس لغلوطها اليه ولا يطلق على الله تعالى الا على سبيل المشاكلة انتهى واما اطلاق لفظ الذات عليه تعالى فجاء في البخاري باوراده صلى الله عليه وسلم في قول جبيب عز واراد ت قتله رضي الله عنه ولست ابالي حين اقتل مسلما على اي جنب كان في الله مصرعي

الغة ح

اعني وذلك في ذات الاله وان يشا يبارك على اوصال سلوم ممزع
قال الزركشي في حاشيته لهي حجة على اطلاق الذات على الله تعالى وقد منعه الاكثرون لان التاء للتانيث ويجاب بانه قد ورد فلا تكون للتانيث وقوله في ذات الله اي في الله كما يقال ذات زيد اي نفسه وعينه انتهى والحاصل كما جزم به بعضهم انها ليست للنفس لان ذات الشئ حقيقته فلا اشعار فيها بحدوث البتة بخلاف النفس فانها تشعر بذلك فامتنع اطلاقها عليه تعالى الا في حيز المقابلة كما علمته وما علل به الزركشي كما نقله عن الاكثرين من المنع بان التاء للتانيث يخالفه ما نقله شيخ جماعة من مشائخنا الشيخ محمد علي في شرح نظم الجمل للمرادي من انها في الذات مجردة عن معنى التانيث قال فلهذا اطلقت على الله بخلافها في علامة ثن ثم امتنع اطلاقها عليه انتهى هذا وقد اتفق القوم على جواز اطلاق الاسماء والصفات على الباري تعالى اذا ورد اذن من الشرع وعلى عدم جوازه اذا ورد منعه واختلفوا عند عدم ورود الاذن والمنع في جواز اطلاق ما كان هو متصفا بمعناه ولم يكن اطلاقه موهما لما يستحيل في حقه بل قال بعض المحققين وكان مستند المدح فالراجح الخطر لاهل السنة انها توقيفية اي تتوقف على تعليم الشرع وامر في ذلك فما اذن في اطلاقه واستعماله جاز وما لا فعلى المنع والتحريم وعند المعتزلة يجوز واليه مال القاضي ابوبكر مطلقا وتوقف امام الحرمين وفصل الغزالي فقال يجوز الصفة وهو ما يدل على معنى زائد على الذات دون الاسم وهو ما يدل على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)